



ICAO MID



الاجتماع الثامن للمدراء العامين للطيران المدني في منطقة الشرق الأوسط

(DGCA-MID/8)

(الدوحة، قطر، 26-28 أكتوبر 2026)

بند جدول الأعمال 6: سلامة الطيران والملاحة الجوية

دعم ليبيا في معالجة القيود المفروضة على المجال الجوي وتعزيز الاستفادة من إقليم معلومات الطيران بطرابلس (مقدم من ليبيا)

الملخص

يُعد إقليم معلومات الطيران بطرابلس عنصراً استراتيجياً في شبكة الملاحة الجوية الدولية التي تربط بين أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط. وقد أحرزت ليبيا تقدماً ملحوظاً في مجال الرقابة على السلامة، وتحديث البنية التحتية، وتحسين الأداء التشغيلي؛ إلا أن بعض القيود والتنبيهات الاستشارية لا تزال تحد من الاستفادة الكاملة من هذا الإقليم. وتعرض هذه الورقة الوضع الراهن في ليبيا، وتقدم آليات للدعم الإقليمي، وتدعو الاجتماع إلى دعم رفع ما تبقى من التنبيهات الاستشارية التي لا تزال تعوق الاستخدام الفعال لإقليم معلومات الطيران بطرابلس.

1. المقدمة

- 1.1. بذلت ليبيا جهوداً واسعة لإعادة تأهيل البنية التحتية للملاحة الجوية وتحديثها، إلى جانب تطوير خدمات الملاحة الجوية، مع التركيز بوجه خاص على إدارة السلامة، واستمرارية العمليات، وكفاءة العاملين.
- 1.2. وقد أسهمت هذه الجهود، بالتعاون مع الشركاء، بمن فيهم المكتب الإقليمي لمنظمة الطيران المدني الدولي في الشرق الأوسط والدول المجاورة، في التعافي التدريجي للمجال الجوي الليبي واستعادة ثقة مشغلي الطيران الدوليين. وشهدت حركة عبور المجال الجوي نمواً مطرداً خلال الأعوام 2024 و2025 و2026. ففي عام 2025، تعامل المجال الجوي الليبي بأمان مع متوسط بلغ نحو 1,300 رحلة عبور شهرياً، واستمرت الحركة في الارتفاع خلال عام 2026، لتصل إلى نحو 2,000 رحلة عبور شهرياً.

1.3. ومع ذلك، لا تزال القيود التشغيلية والتنبيهات الاستشارية الصادرة عن بعض الدول والمنظمات، ومنها منظمة

الطيران المدني الدولي والوكالة الأوروبية لسلامة الطيران، تؤثر في الاستفادة المثلى من إقليم معلومات الطيران

بطرابلس. وتعرقل هذه القيود استدامة التعافي المحرز، وتؤثر في سمعة خدمات الملاحة الجوية الليبية، كما تؤخر استكمال خطط التحديث الوطنية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

2. المناقشة

2.1. على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته ليبيا في استعادة مستويات السلامة والأمن والكفاءة التشغيلية وتعزيزها ضمن منظومة الطيران المدني، لا تزال بعض القيود والتنبيهات الاستشارية التي تؤثر في استخدام إقليم معلومات الطيران بطرابلس سارية. وفي بعض الحالات، تستند هذه التدابير إلى تقييمات ومعلومات وتصورات للمخاطر قد لا تعكس بصورة كاملة الظروف التشغيلية الراهنة والتحسينات الواسعة التي نفذتها هيئة الطيران المدني الليبية والجهات الوطنية المعنية بقطاع الطيران.

2.2. أكدت التقييمات الأخيرة التي أجراها خبراء دوليون في مجال الطيران، ومشغلو الطائرات، والبعثات الفنية، إحرار تقدم ملموس في خدمات الملاحة الجوية، والبنية التحتية للمطارات، وقدرات الرقابة والإشراف، والاستقرار التشغيلي. كما أعادت عدة دول النظر في التنبيهات الاستشارية القائمة لديها، وشرعت في تخفيف القيود التشغيلية تدريجيًا استنادًا إلى تقييمات محدّثة والخبرة التشغيلية. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تعزيز وعي مجتمع الطيران الدولي بالوضع الراهن لقطاع الطيران الليبي، وتشجيع الاستناد إلى تقييمات محدّثة قائمة على الأدلة عند النظر في فرض قيود تشغيلية على المجال الجوي الليبي.

2.3. تحت ليبيا منظمة الطيران المدني الدولي، بكل احترام، على تبادل المعلومات المحدّثة مع الدول الأعضاء بشأن التحسينات الكبيرة التي أُدخلت على قطاع الطيران المدني الليبي، بما يدعم اتخاذ قرارات مستنيرة ويسهم في مواصلة تطبيع عمليات النقل الجوي الدولي ونموها من المجال الجوي الليبي وإليه وعبره.

3. الإجراء المطلوب من الاجتماع

3.1. يُدعى الاجتماع إلى ما يلي:

(أ) الإحاطة علمًا بالمعلومات الواردة في ورقة العمل هذه، والإقرار بالتقدم الذي أحرزته ليبيا في تعزيز سلامة وكفاءة خدمات الملاحة الجوية ضمن إقليم معلومات الطيران بطرابلس؛

(ب) تشجيع الدول والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين على الإسهام بفاعلية في تعزيز الربط الجوي، وتحسين كفاءة استخدام المجال الجوي الإقليمي، ودعم النمو الآمن والمستدام للطيران المدني الدولي في منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا؛

(ج) تشجيع الدول وشركات الطيران والجهات المعنية بقطاع الطيران على رفع القيود والتنبيهات الاستشارية القائمة، والنظر في التوسع التدريجي في استخدام المجال الجوي الليبي، ومراجعة التقييمات التشغيلية التي أجرتها شركات الطيران الدولية التي تشغّل رحلات حاليًا عبر إقليم معلومات الطيران بطرابلس؛

(د) تشجيع مجتمع الطيران الدولي على أخذ التحسينات الكبيرة التي حققتها ليبيا في مجالات السلامة والأمن والأداء التشغيلي في الاعتبار، وفقًا لما أكدته مختلف التقييمات الفنية والتقييمات التشغيلية.

-انتهى-